سلسلة محاضرات كبار العلماء والخبراء - رقم (٨)

إدارة الصراع الاقتصادى مع إسرائيل

بقلم

معالى الأستاذ الدكتور أسامة الباز

المستشار السياسى لفخامة رئيس الجمهورية

السبت: ١١ ذى القعدة ١٤٢١هـ الموافق ٦ يناير ٢٠٠١م

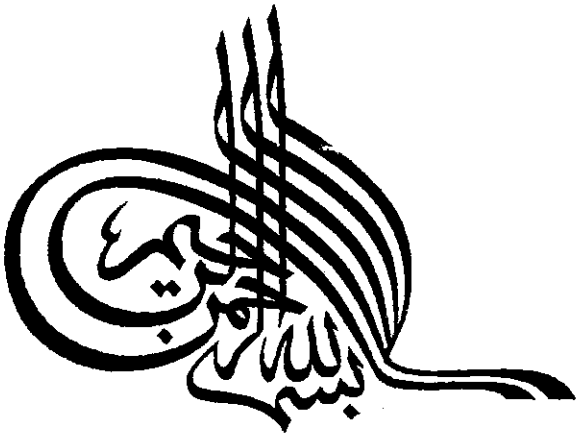
بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

من ضمن الوسائل التى يتبعها المركز لنشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي وبحث القضايا المعاصرة سلسلة محاضرات كبار العلماء والخبراء والتى تقوم على دعوة أحد رموز المجتمع علماً أو سياسة ليلقى محاضرة حول أحد القضايا الهامة فى مجتمع المسلمين المعاصر.

ومما لا شك فيه أن قضية الصراع العربى الإسرائيلى تعتبر القضية الأولى ذات الأهمية الكبرى فى حياة العرب والمسلمين، وأن هذا الصراع يتنوع بين صراع الوجود للأخوة الفلسطينيين وما يتفرع عنه من صراعات عسكرية وسياسية مستمرة وبعد عقد معاهدة السلام مع إسرائيل برز إلى الوجود الصراع الاقتصادى الذى تحاول فيه إسرائيل تحقيق التفوق الاقتصادى فى المنطقة على حساب العرب وبوسائل شتى مشروعه وغير مشروعه، ومن هنا كان لابد من التنبية إلى حقيقة هذا الصراع وأساليبه لامكان التعامل معه من منطلق علمى – ولذا جاء عقد هذه المحاضرة التىدعى إليها الأستاذ الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى للسيد رئيس جمهورية مصر العربية فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك، والدكتور أسامة غنى عن التعريف بواطنيته الصادقة وعلمه الغزير وخبراته السياسية

والحياتية المتعددة وشخصيته المثالية التى تجعل الكل يجمع على حبه وتقديره.

ولزيادة الفائدة فإن المركز يسجل المحاضرة ويفرغها ثم يتم تحريرها وطبعها ونشرها .

ندعو الله عز وجل أن يجعل هذا علماً نافعاً وأن يوفق المسلمين ويعيد لنا القدس والمسجد الأقصى أنه سميع الدعاء.

مدير المركز

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

أولاً: الكلمات الافتتاحية

كلمة الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

بسم اللّه الرحمن الرحيم والحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين.

معالى الأستاذ الدكتور أسامة الباز

فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم

السادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

وباسم أسرة المركز أرحب بحضراتكم فى هذا اللقاء العلمى الطيب الذى يعقد ضمن سلسلة محاضرات كبار العلماء والخبراء .. وموضوع اليوم هو: إدارة الصراع الاقتصادى مع إسرائيل

ولنبدأ بفكرة هذا اللقاء والذى بدأت بما أسفر عنه اجتماع مؤتمر القمة العربية الذى عقد بمصر فى أكتوبر ٢٠٠٠م ثم مؤتمر القمة الإسلامي الذى عقد بقطر فى ديسمبر ٢٠٠٠م تدعيماً لانتفاضة الأقصى فى فلسطين. حيث نتج عن المؤتمرين فكرة المقاطعة الاقتصادية لكل من إسرائيل وأمريكا والتى لقيت ترحيباً شعبياً هائلاً لدى جماهير المسلمين والعرب .. ولكن للأسف بقيت الفكرة دون إدارة واعية تعمل على تحقيق أهدافها، ومن هنا

برزت فكرة عقد هذا اللقاء الذى نحاول فيه أن نبرز أهمية إدارة الصراع الاقتصادى مع إسرائيل بصورة شاملة.

وهذا يقتضى أن نشير فى عجالة إلى النقاط التالية:

أولاً: الصراع العربى الإسرائيلى: من المؤكد أنه منذ التفكير فى إنشاء وطن لليهود فى فلسطين تحولت المنطقة إلى منطقة صراع نتج عنه مشاكل عديدة ويمكن أن نسميه صراع الوجود لإسرائيل والتى استطاعت أن تنتصر فيه وتكوّن دولتها التى خطط لها ويصبح لها وجود اقليمى وعالمى معترف به. وللعمل على نجاحها فى صراع الوجود هذا نتج صراع عسكرى كلف المنطقة أربع حروب منتظمة فى أعوام ٤٨، ٥٦، ٦٧، ١٩٧٣ ومعارك مستمرة على مدى فترة صراع الوجود وانتهى الموقف الحربى الآن إلى مواجهة بين حجارة فلسطينية ومدافع وطائرات وبنادق إسرائيلية مازالت مستمرة حتى الآن، وبعد حرب ١٩٧٣ بدأ الصراع السياسى الذى يتم على مائدة المفاوضات الذى وصل بعد حوالى عشرين عاماً إلى سلام جزئى بارد ومازالت الجولات مستمرة برعاية أمريكا التى تدير هذا الصراع السياسى لصالح إسرائيل.

ثانياً: الصراع الاقتصادى مع إسرائيل: من المؤكد أن كلا من صراع الوجود وما تبعه من الصراع العسكرى والسياسى له آثار اقتصادية سيئة على المنطقة يتمثل بداية فى استيلاء إسرائيل على قطعة غالية من

الأراضى العربية بما تحتويه من موارد اقتصادية وحرمان أصحابها الأصليين منها، ثم توالت الخسائر الاقتصادية على العالم العربى بالصراع العسكرى الذى استنزف الكثير من الموارد الاقتصادية، ولم تنته الآثار الاقتصاد للصراع مع إسرائيل إلى هذا الحد ولكنها وإدراكاً منها بأن القوة الاقتصادية هى السبيل لتأكيد وجودها وكسبها فى كل المعارك بدأت صراعاً اقتصادياً مباشراً مع العرب يقوم بالدرجة الأولى على محورين هما:

المحور الأول: محاولة السيطرة على اقتصاديات الدول العربية حتى تستطيع أن تؤثر فيه لصالحها.

المحور الثانى: العمل على اضعاف اقتصاديات الدول العربية لكى تقل القدرة التنافسية للعرب فى مواجهتها.

ثالثاً: بعض الأساليب الإسرائيلية فى الصراع الاقتصادى: تتبع إسرائيل فى صراعها الاقتصادى مع العرب أساليب ظاهرة وأساليب خفية يمكن الاشارة إلى بعضها فيما يلى:

أ – **أما الأساليب الظاهرة** فتتمثل فى الآتى:

١– الدعوة التى تبنتها إسرائيل لإنشاء ما سمى بالسوق الشرق الأوسطية والتى تستطيع إسرائيل من خلالها النفاذ إلى اقتصاديات الدول العربية .. ولقد انتهت هذه المحاولة بالفشل.

٢- عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع بعض الدول العربية وفتح مكاتب تجارية لها فى هذه الدول إلى جانب بعض عمليات التصدير والاستيراد وانتقال العمالة.

ب - وأما الأساليب الخفية:

فهى التى تتم بطرق يصعب التعرف عليها وبسياسة الخطوة خطوة وفى انسيابية لا تحدث دوياً وتحت شكلى ظاهرى مقبول يخفى وراءه الغرض الأساسى منها. ومن هذه الأساليب ما يلى:

١ - النفاذ إلى الاقتصاديات العربية من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر، عن طريق سياسة الخصخصة التى تعرض فيها بعض شركات القطاع العام للبيع لمستثمر واحد حيث تتخفى إسرائيل بواسطة المستثمرين اليهود الموالين لها أو إحدى الشركات العالمية التى لليهود سيطرة عليها وبواجهة مصرية معلنة ممثلة فى بعض المستثمرين الذين يقدمون المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية ويتقدم لشراء الشركة بأموال يهودية وتدار بواسطتهم والأمثلة على ذلك كثيرة ليس هذا مجال الافصاح عنها.

٢ - النفاذ إلى الاقتصاديات العربية من خلال الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى البورصات والتى تعمل بواسطته على إرباك العمل فى أسواق الأوراق المالية وإضعافها.

٣- محاولة خلق المشاكل للاقتصاديات الوطنية العربية يساعدها على ذلك المنظمات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولى.

٤- محاولة عرقلة أى تعاون عربى أقليمى فى المجال الاقتصادى.

٥- محاربة الدول العربية فى مجال التجارة العالمية خاصة فى الأسواق الواعدة التى تمثل منفذاً جيداً للتصدير مثل أفريقيا ودول شرق أوروبا.

هذه بعض الأساليب التى تتبعها إسرائيل فى صراعها الاقتصادي مع العرب فى محاولتها السيطرة على اقتصادياتها واضعافها.

رابعاً: المدخل الإسرائيلى لإدارة الصراع الاقتصادى مع العرب: إن الصراع الاقتصادى يختلف عن كل من الصراع العسكرى والسياسى، فميدان الصراع العسكرى محدد فى ميدان الحرب، وميدان الصراع السياسى محدد على مائدة المفاوضات ويلتقى فيها الطرفان وجهاً لوجه، أما فى الصراع الاقتصادى فمساحته متسعة ومتعددة الجوانب والأبعاد ولا يتم اللقاء مباشرة بين الطرفين، كما أن عامل الزمن فى كل من الصراع العسكرى والسياسى محدد له بداية ونهاية وإن طالت، أما الصراع الاقتصادى فمعاركه مستمرة، هذا إلى جانب أن إسرائيل فى صراعها الاقتصادى تتبع فلسفتها المعروفة وهى فلسفة التخريب أو التغريب والتى جاء فيها على لسان أحد كبار منظريها السياسيين

- «فى صراعك مع العدو حاول أن تخرب بيته، فإن لم تستطع فادخل إلى بيته وأعمل تغييره لدرجة أنه عندما يدخل بيته يشعر أنه غريب فيه».

وإذا كانت المعلومات من أهم مستلزمات إدارة الصراع فإن إسرائيل إما بطريق مباشر أو من خلال حلفائها وخاصة الأمريكان. تحاول فى اهتمام غير مبرر أن تدرس وتجمع المعلومات عن الاقتصاديات العربية كما تحاول أيضاً تقديم التوصيات المضللة سواء بطريق مباشر أو من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية للبلاد العربية والضغط عليها لقبولها، بينما فى المقابل لا نجد نشاطاً عربياً مماثلاً.

وفى هذا السياق أورد شاهدين يوضحان المدخل الإسرائيلى لإدارة الصراع الاقتصادى من جهة. ويؤكدان وجود هذا الصراع من جهة أخرى.

* **أما الشاهد الأول**: فهو قضية الجاسوسية التى اكتشفتها المخابرات المصرية أخيراً بتجنيد إسرائيل لأحد عملائها لتجميع معلومات عن المشروعات الكبرى بمصر والتى مازالت منظورة أمام القضاء.

* **وأما الشاهد الثانى**: فيتمثل فى ما نشرته جريدة العالم اليوم الأربعاء الماضى ٣ يناير ٢٠٠١م عن ما يسمى «بكهنة أمون» وهى مجموعة من الأمريكيين برئاسة سفير أمريكا بالقاهرة دانيال كيرتزر وعضوية نائبه رينو هارنيش ومن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كل من جون ويلكينسون، ومريليارد بيرسون وآن أرنيس، وريتشارد لوبارون وجيمس

مارتن، إلى جانب بعض رجال الأعمال المصريين من خجل مشاركتهم فى هذه اللجنة لم يكشف تقرير محضر الاجتماع عن اسمائهم والذين وصفتهم الجريدة بأنهم رجال أعمال وطنيون ولكنهم يقولون ما يود الأمريكان أن يسمعوه، وبالنظر فى محضر الاجتماع الذى نشرته الجريدة يتضح أن هذه اللجنة والتى تكونت عام ١٩٩٥ وعقدت حتى الآن ١٢ اجتماعاً، تقوم فى اهتمام غير مبرر وغير متعارف عليه فى عمل السفارات والعلاقات الدولية – بدراسة الاقتصاد المصرى عن كثب وإصدار مجموعة من التوصيات تخدم مصالحها ومصالح إسرائيل بالدرجة الأولى فكل توصيات اللجنة تخالف السياسة الاقتصادية المصرية التى تتبناها القيادات السياسية والاقتصادية المصرية، كما أنها ضد نبض الشارع المصرى وجمهوره صاحب الحق الأصيل فى تقرير السياسات الاقتصادية المناسبة له، فعلى سبيل المثال توصى اللجنة بخفض سعر الجنيه مقابل الدولار، والتروى فى إصدار سندات اليورو (العملة الأوروبية الموحدة المنافسة بقوة للدولار) والعمل على سرعة الخصخصة، وخصخصة بنوك القطاع العام، والتوصية بعدم التوسع فى أسلوب BOT (وهو أسلوب حديث لإنشاء وتمويل وإدارة المرافق العامة أثبت نجاحه فى مصر).

فهل أمريكا حريصة على الاقتصاد المصرى أكثر من المصريين ؟

وهل تهتم مصر باقتصاد أمريكا مثلما يهتم الأمريكان باقتصاد مصر .

وهل هذا العمل من مهام السفارات؟ أم أنه عودة إلى الاستعمار القديم بصورة أخرى؟

كل هذه الأسئلة وغيرها تدل على أن الموضوع يدخل فى نطاق إدارة الصراع الاقتصادى مع إسرائيل فى ظل التحالف القوى بينها وبين أمريكا.

من أجل ما سبق

كان عقد هذا اللقاء الذى يهدف بالدرجة الأولى إلى كشف حقيقة وأبعاد الصراع الاقتصادى مع إسرائيل حتى يأخذ مكانه المناسب فى الاهتمام الوطنى، وإشارة إلى مراكز الأبحاث والخبراء وأجهزة الإعلام لتوجيه اهتمامهم إلى دراسة هذا الصراع وكشف حقيقته أمام المسئولين والرأى العام حتى لا يحدث فشل لأى بادرة عربية لإدارة هذا الصراع لصالحها كما حدث فى فكرة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وأمريكا التى لم تحقق أهدافها.

فهذا اللقاء بداية أردنا أن تكون قوية وذلك فى عقده فى رحاب جامعة الأزهر وباستضافة فارس وطنى وسياسى قدير وعالم جليل هو معالى الأستاذ الدكتور أسامة الباز المعروف لنا جميعاً وعلى المستوى المحلى والإقليمى والدولى وسجله العلمى والعملى ملئ بالإنجازات نذكر منها أنه حاصل على الدكتوراه فى القانون الدولى من جامعة هارفارد وعمل وكيلاً للنائب العام ثم التحقق بالسلك الدبلوماسى بوزارة الخارجية المصرية فى مناصب متعددة منها مدير المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية، ومدير

مكتب وزير الخارجية ومدير مكتب نائب رئيس الجمهورية للشئون السياسية، مدير مكتب فخامة رئيس الجمهورية للشئون السياسية، وأخيراً المستشار السياسي لفخامة رئيس الجمهورية، كما شارك في جميع المفاوضات الخاصة بمسيرة السلام من ١٩٧٤م وحتى وقتنا هذا.

مرة أخرى أرحب بحضراتكم وأشكر كريم استجابتكم لدعوتنا

وادعو الله عز وجل لكم ولوطننا بالخير والرفعة والتقدم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم

رئيس الجامعة

بسم اللّه والحمد للّه والصلاة والسلام على رسول اللّه.

يأتى هذا اللقاء ضمن سلسلة اللقاءات التى تقدمها الجامعة من خلال مراكزها ووحداتها وخاصة المركز الاقتصادى والذى يقدم اليوم واحدا ممن لهم باع كبير فى الفكر السياسى والاقتصادى والوطنى، وهذا اللقاء اليوم موضوعه خطير وله مكانته فى الصراع المستمر مع اليهود، غير أن ديننا الحنيف له أسلوب فى التعامل مع غير المسلمين، هذا الأسلوب من تنزيل القرآن الكريم فى قول رب العزة:

﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ﴾[آل عمران: ١١١].

وهذه الحقيقة التى يبشر اللّه عز وجل بها أمة الإسلام بأن الكفار وخاصة اليهود لا يمكن لهم أن يضروكم إلا بإذن اللّه يبشر اللّه المسلمين بالنصر وبأنهم ساعة القتال لا يستطيعون مواجهتكم.

وطبق اللّه تعالى رجاءه وأصبحنا أكبر أمة فى الدنيا، وأصبح المسلمون يمثلون أكثر من خمس سكان العالم، غير أن هذه الأمة فى حاجة

إلى أن تلم شملها، وتوجد صفوفها لتكون كما ذكر ربنا عز وجل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[آل عمران: الآية ١١٠].

وهذا اللقاء الذى دعى إليه رجل معروف نبت فى بيت علم وله مكانته العلمية والوطنية.

وموضوعه مهم جدًّا حيث يشتعل الصراع بأنواعه مع إسرائيل ومنه الصراع الاقتصادى الذى يشكل جانبًا مهمًا من جوانب الصراع مع إسرائيل فشكراً للأستاذ الدكتور أسامة وجزاه اللّه عنا خير الجزاء

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

ثانياً: المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر السادة الكرام الذين أتاحوا لى فرصة اللقاء فى جامعة الأزهر هذه الجامعة العريقة وأشكر فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة والأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير المركز وأشكر الجمع الكريم.

الصراع مع إسرائيل صراع شامل ليس فيه جوانب متفرقة وإنما صراع ذو جوانب متعددة ومتشابكة ومتكاملة ولا يمكن الحديث عن الصراع فى جانب دون بقية الجوانب، وقد نشأ الصراع مع نشأة فكرة الصهيونية فى القرن التاسع عشر، وقبلها بعدة قرون كانت هناك صهيونية أخرى ثقافية وروحية ودينية وهى الحنين إلى بيت المقدس، وعندما بدأت مشكلة المسألة اليهودية فى أوربا ظهرت الحركة الصهيونية فى أوربا أيضا والتى كانت تنادى بإنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين،أرض أغلب سكانها من العرب وكان اليهود فيها لا يسكنون أكثر من ٩٪ من أرضها، وعدد اليهود لا يزيد عن ١١٪ من سكان فلسطين وكانوا يعيشون مع العرب المسلمين فى أمن وطمأنينة ولم يحدث على الإطلاق فى أى قطر عربى ما يطلق عليه المشكلة اليهودية كما حدث فى أوربا، لأننا نؤمن بالتعايش مع الآخرين ولسنا متعصبين وجعلنا الله شعوبا وقبائل للتعارف فى الحدود

الشرعية طالما لم يكن هناك شعبا يعتدى على حقوق الآخرين أو يعتدى على حرماتهم ومقدساتهم، وعندما ظهرت هذه المشكلة أخذ منها العرب موقفا مخالفا وهذا حقهم.

وعندما قامت إسرائيل على أرض عربية وأغلب سكانها من العرب شعروا بأن هذا إجحافا للحق العربى والوجود والكيان العربى وكان العرب محقون عند إعتراضهم على وجود دولة يهودية فى الأرض العربية.

وإسرائيل هى التى بدأت بالصراع العسكرى مع العرب عن طريق العصابات الصهيونية التى قدمت من الشرق والغرب ومن أوربا تحديداً وقاموا بحرب المسلمين وارتكبوا عديدا من المذابح مثل دير ياسين وغيرها.

وقد استخدمت الحركة الصهيونية وسائل عديدة لنشر فكرة وجود دولة يهودية على أرض فلسطين وقد استطاعوا الحصول على وعدا فى مؤتمر (بازل) قبيل نهاية القرن التاسع عشر بإقامة وطن قومى لليهود كما أنهم أستطاعوا الحصول على (وعد بلفور) ١٩١٧ بالاتفاق مع بعض عناصر المملكة المتحدة والذى لم يتحدث عن وجود دولة وإنما عن إقامة وطن قومى لليهود، ولكن هل كان من حق وزير خارجية بريطانيا أن يعد أحدا بجزء من أرض بريطانيا؟! فكان وعد بلفور وعد من لا يملك لمن لا يستحق، ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إقامة دولة صهيونية

عام ١٩٤٧ وكان هذا خرقا للشرعية الدولية فلا يحق للأمم المتحدة أن تقسم بلداً بين قوميتين على الإطلاق. فإسرائيل افتقدت الشرعية القانونية والأخلاقية عند قيامها، وقامت بشن عدة حروب ضد العرب بدأت سنة ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ ولم يبدأ العرب بحرب إلا فى عام ١٩٧٣ عندما شنتها مصر وسوريا معا.

وأكرر أن الصراع مع اليهود قد أخذ جوانب عديدة لا يمكن فصل بعضها عن بعض وكانت الفكرة أن العرب طالما أنهم لا يريدون الإعتراف بهذه الدولة ولا يقرون قيامها أن يعلنوا مقاطعة عربية متعددة الدرجات ولم تكن قاصرة على مقاطعة السلع والبضائع وإنما وصلت إلى مقاطعة الشركات والدول التى ترتبط اقتصاديا مع إسرائيل.

تطورت الأمور ولكن يجب أن نحيط بالجوانب التالية:

- عند الحديث عن الصراع الاقتصادى لابد من الأخذ فى الحسبان ما يلى:

١- أن الاقتصاد مرتبط ارتباطا وثيقا بالعلم والتكنولوجيا، والاقتصاد الإسرائيلى يقوم على القدرة الإنتاجية التكنولوجية العالية حيث أن عدد سكان إسرائيل ٦,١٠ مليون نسمة تنتج ما قيمته ١١٠ مليار دولار سنويا وهذا الرقم مرتفع بالمقارنة بعدد السكان، ولكنه يعود إلى قدرتها

التكنولوجية العالية وتلقيها مساعدات تكنولوجية من دول متقدمة وشركات تتعامل معها وتطور منتجاتها بقدر كبير من الناحية الاقتصادية.

٢- علاقة إسرائيل بالدول الأخرى ونفاذها إلى أسواق كبيرة وحصولها على معونات من دول معينة، وبعض هذه المعونات جاء على خلاف الأعراف الدولية مثل حصولها على تعويضات من ألمانيا عن جرائم النازية، وقد كان اليهود الذين ارتكب فى حقهم مذابح النازية رعايا دول عديدة وليسوا رعايا لإسرائيل فلا يحق لها طلب تعويضات عن اليهود وهم ليسوا رعاياها، وقد أجزلت ألمانيا العطاء لإسرائيل ووعدتها أخيرا بقسط يبلغ ٧٠٠ مليون دولار.

٣- أن علاقة إسرائيل بالدول العربية اقتصاديا علاقة بسيطة جدا حيث أن إجمالى صادراتها للدول العربية عام ١٩٩٩ بلغ ٦٨ مليون دولار فقط، ٩١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ وتستورد من الدول العربية ما قيمته ٣٦,٦ مليون دولار عام ١٩٩٩ وبلغ ٥١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ولهذا فأنا لا اتفق مع أن المقاطعة العربية تحجم إسرائيل ولكنها تمنع عنها بعض المزايا وهى جزء من المقاومة العربية لإسرائيل.

٤- الأقطار العربية الإسلامية عدا الدولتين المرتبطتين باتفاقيات مع إسرائيل (مصر- الأردن) تشترك فى المقاطعة ومعنى هذا أن الشعوب

العربية والإسلامية توجه رسالة واضحة لإسرائيل بأنها لابد أن تتعامل مع العرب على أساس الشرعية وعدم الاعتداء على الحقوق لأن المقاطعة الشعبية هى التى تؤثر على العلاقات مع إسرائيل لأن الحكومات بما فيهما مصر والأردن لا تستطيع ولا تملك أن تجبر أحدا على التعامل مع إسرائيل على الإطلاق ولا أن تفرض عليه موقفا معينا وهذه فقط للإرادة الشعبية.

وماذا يعنى أن يقف العرب واليهود موقفيهما فى مؤتمرى القمة العربية والإسلامية عندما تنتهك إسرائيل حرمات الشعب الفلسطينى وتستخدم فى التعامل معه شتى أنواع الحرب والأسلحة وتتعامل مع المقاومة بأبشع وسائل الحرب البرية والبحرية والجوية. وكأنها تشن حربا على دولة ذات سلاح وجيش؛ والشعب الفلسطينى لا يملك أية أسلحة، والسلطة الفلسطينية نفسها لا تملك إلا شرطة مسلحة تسليحا شخصيا.

كانت خسائر الشعب الفلسطينى عام ٢٠٠٠ عشرة أضعاف ما خسرته إسرائيل وهو ٣٣ قتيل إسرائيلى وهو الرقم المعلن (الرقم الحقيقى ٣٥٠ قتيل إسرائيلى) مقابل أكثر من ٤٠٠ شهيد فلسطينى وأكثر من عشرة ألاف مصاب بعضها إصابات مستديمة؛ وهذه الأرقام راجعة إلى عدم التناسب والتكافؤ فى الصراع بين الطرفين من حيث القوة والسلاح؛ حيث تعتمد إسرائيل على الأسلحة المتطورة وخاصة الأمريكية، فكان واجبا على العرب والمسلمين الرد على هذه الوقائع، وقد قام الفلسطينيون بجزء منه، وقامت

الأمة العربية والإسلامية بحكوماتها على دعم الشعب الفلسطيني بوسائل عديدة منها الجانب الاقتصادى وذلك عندما قرر مؤتمر القمة العربية إنشاء صندوقين بمبادرة سعودية، الصندوق الأول للمسجد الأقصى وأعتمد له ٣٠٠ مليون دولار، والصندوق الآخر لدعم الانتفاضة بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار ويتم الإنفاق من هذين الصندوقين عن طريق البنك الإسلامى للتنمية.

وعند الحديث عن الاقتصاديات القائمة فلابد من النظر إلى:

- الفرق بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الإسرائيلى

حيث نجد أن اسرائيل تعطى نفسها الحق فى فرض أية ظروف على الشعب الفلسطينى مثل فرض الجمارك والضرائب على الشعب الفلسطينى دون ضوابط، ولازالت إسرائيل مدينة للسلطة الفلسطينية بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار جنتها من الشعب نيابة عنها، كما تقوم إسرائيل بمنع الفلسطينيين من استخدام الموارد والعمالة وتتحكم فى حركة الإنتاج الفلسطينى.

- البطالة المفروضة على الشعب الفلسطينى بعزل إسرائيل للشعب الفلسطينى وعزل المدن والقرى الفلسطينية بعضها عن بعض بحيث لا يستطيع عامل أن ينتقل من مدينة إلى أخرى أو من قرية إلى أخرى، ومنعت كثير من الموارد التى تستخدم فى الصناعات، مثل مواد البناء بدعوى التحقق من هذه المواد وعدم استخدامها فيما يهدد كيان إسرائيل.

– المقومات الاقتصادية فى هذا العصر حيث نجد أن إسرائيل لديها كثير من مقومات التقدم حيث أنها تستطيع أن تنتج لتمتعها بقدرة تكنولوجية وعلمية هائلة حيث لا يمكن فصل التقدم الاقتصادى عن التقدم العلمى والتكنولوجى لإستخدام التكنولوجيا فى الإنتاج والتسويق فعند مبارزة إسرائيل اقتصاديا لابد أن يكون هناك تقدم علمى وتكنولوجى. وقد كانت هناك بعض الدول الإسلامية تنشئ علاقات مع إسرائيل بغرض الاستفادة العلمية والاقتصادية من إسرائيل لقدرتها على اختراق دول وأسواق كثيرة وكبيرة فى كثير من الدول. ولابد أن نعى أن هذا العامل من أهم العوامل التى تؤثر على قدرة إسرائيل الاقتصادية. أما العامل العلمى والتكنولوجى فلابد من منافسة اسرائيل فيه حتى يمكن لنا المنافسة الاقتصادية لأهميته فى عملية الإنتاج.

أعود فأكرر أن المقاطعة ليست هى البديل الوحيد للتفوق والتأثير على اقتصاديات إسرائيل ولكن لابد من التفوق العلمى والتكنولوجى فى جميع المجالات ولابد أن يكون العرب والمسلمون هم البادئون بالتفوق.

فكرت اسرائيل بعد (إعلان أوسلو) فى سبتمبر ١٩٩٣ بعامين فى إقامة تكتل اقتصادىفى الشرق الأوسط واعتمدت فى هذا على الوضع الاقتصادى القائم (العولمة) والتى تقوم على فكرة التكتل الاقتصادى وهو أكبر مجال نجحت فيه العولمة مثل التكتل الأوروبى (٢٧ دولة) وتكتل

(النافتا) وتكتل فى أمريكا اللاتينيـة وهنـاك تكتـل أفريقـى جديـد (وحـدة اقتصاديـة) وتكتـل (الكوميسـا) وتكتـل (غـرب أفريقيـا) وتكتـل (جنـوب أفريقيا) وتكتلات أخرى فى آسيا مثل (تكتل الآسيان) وتكتل على شـاطئ المحيط الهادى من ناحية الغرب والشرق.

هذه التكتلات لم تضم دولا فقط، وإنمـا وصلـت إلـى شـركات كـبرى متعددة الجنسيات تتعدى حدود الدول وينتشـر نشـاطها فـى أنحـاء العـالم بحيث لا يستطيع فرد معرفة جنسية هذه الشركة مثل ميتسوبيشى اليابانية والتى كان حجم مبيعاتها فى عام ١٩٩٨ حوالى ٧٠٠ مليار دولار، وهنـاك ٤٧ ألف شركة متعدية الجنسيات.

إذاً الحاجة لتكتل اقتصـادى حاجـة شـديدة وملحـة وليسـت حاجـة ترفيهية لأن العلاقات الاقتصادية لابد أن يكـون فيهـا تكـافؤ حتـى يمكـن الحصول على ميزات حيث يمكن التعامل مع شركات عملاقة.

وقد كان الصـراع الاقتصـادى بيـن الشـرق بقيـادة الاتحـاد السـوفيتى والغرب بقيـادة أمريكـا وأصبـح الصـراع الآن بيـن الشـمال بدولـه المتقدمـة صناعيا. والجنوب بدوله النامية صراعا شديدا، وبدأ العرب يتحدثـون عـن ضرورة إحياء السوق العربية المشـتركة، ويتحـدث الإسـرائيليون عـن فكـرة مضادة هى السوق الشرق أوسطية، وتعنى أن تتعاون كل دول المنطقـة مـن

أجل استقرار المنطقة وسلامة أمنها، والعرب يعنون بالسوق المشتركة أن تتحد رؤوس الأموال والمنتجات وموارد الإنتاج ومصادر الاستيراد والتصدير ووضع قدرات الأعضاء الإنتاجية، ولكن إسرائيل تفكر بشكل مختلف عن معنى التعاون المطلوب؛ ويعنى أن يقدم العرب رؤوس الأموال والأيدى العاملة والمستهلكين، وتقدم إسرائيل العلم والمعرفة والتكنولوجيا وإدارة العملية الإنتاجية، وتحديدا إدارة المال وكانت هذه فكرة السوق الشرق أوسطية لدى إسرائيل، وبذلك يكون العرب هم الأضعف فى هذه العملية الاندماجية لتقديمهم عوامل الإنتاج فقط وتكون القدرة على التوجيه والإدارة والتحكم لإسرائيل، وقد رفض العرب مفهوم السوق الشرق أوسطية بهذا المعنى.

ولكن هذا لا يكفى للمقاومة ويتعين علينا أن نقوم بتفعيل دور السوق العربية المشتركة والاندماج المتدرج حتى يكون لنا تأثير على اقتصاديات المنطقة، وهنا يثار سؤال هل هناك تعارض بين الأقطار العربية؟ نقول إن هذا التعارض غير موجود إلا أن البعض يتخيل ذلك ويقول أن هناك أقطارا عربية لديها فائض فى الأموال، وأخرى لديها فائض فى العمالة، وأخرى فى المواد الخام، فلابد من الأخذ فى الاعتبار عدم الإضرار بأى مصلحة لقطر عربى حتى تكون الفكرة مقبولة وجدية.

وقد بدأت فكرة السوق العربية المشتركة بإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول العربية والتى بدأ تنفيذها من يناير ١٩٩٨ ويعنى ذلك أن تخفض الأقطار العربية رسومها الجمركية بنسبة ٤٠٪ كل عام حتى يمكن قيام الاتحاد الجمركى الذى يلغى الرسوم الجمركية والمحظورات الجمركية.

ولكنها من الناحية العملية لم تكن على المستوى المطلوب. حيث أن عدد الدول التى تلتزم بالاتفاقية يتناقص من حين لآخر. حيث أن عدد الدول التى اتفقت عليها كان ١٥ دولة. وعدد الدول التى وقعت عليها ١٤ دولة. وعدد الدول التى استمرت فى تنفيذها تناقص إلى ٩ دول.

ونحن نريد أن نعظم التنفيذ الفعلى لهذه الاتفاقية فلابد من الصراحة فى التعامل بين الأقطار العربية حتى لا يتم الإضرار بمصلحة قطر عربى، ولابد أن نكون واقعيين لأنه ما لم تكن الاتفاقية محققة لمصالح الأطراف فإنها تكون نظرية لا عملية ولا يمكن أن تفرض على أحد ما يضره ولابد أن يكون هناك حافز من المصالح.

– تصور أخير بعد اشتعال الانتفاضة وتعامل إسرائيل مع الشعب الفلسطينى. حيث بدأ التوجه نحو الوحدة العربية يأخذ شكلا أكثر قبولا نحو التكتل الاقتصادى بعد كثير من التردد والتشكيك بأن تضع الدول

العربية مواردها معا، وتراهن على الوحدة، حيث أنها تواجه عدوا مشتركا، لأن العدوان موجه للجميع عرباً ومسلمين، وشعر الجميع بهذا الخطر وعندما يوجه عدوان على الحرم القدسى الشريف فإنه موجه للجميع، فيجب أن يكون الجميع يداً واحدة واقتصاداً واحدا، لأن الجميع فى سلة واحدة، ومازال المجال فسيحا أمام موقف عربى إسلامى موحد يجعل التوحد بكل أشكاله سياسيًّا واقتصاديًّا وغيره أمراً ضروريًّا لمواجهة ما حدث للشعب الفلسطينى على يد الإسرائيليين فى الفترة الأخيرة وقيام الانتفاضة، ولأن المقاطعة لا يمكن أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا فى المقاومة والمعركة الاقتصادية، لأنها لا تأتى بمبادرة من أفراد بل لابد أن تكون الشعوب على قناعة تامة بها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ثالثاً: المناقشات

س- بعد مرور نحو ثمانى سنوات على بدء مفاوضات السلام ألا ترى سيادتكم فى تقييمها أن حجم الخسائر الفلسطينية والعربية يفوق كثيرا من المكاسب على الصعيدين الاقتصادى والسياسى؟

س- ماتعليق سيادتكم على اتفاقية كامب ديفيد والتى كان بسببها قيام كثير من الدول العربية بمقاطعة مصر؟ وهل كانت عاملا من عوامل تثبيت إسرائيل جذورها فى المنطقة؟

ج - كانت المفاوضات الجادة لإقامة سلام تتمثل فى الآتى:

مفاوضات مصر وإسرائيل فى (كامب ديفيد) ١٩٧٨ برعاية أمريكا. وبعد تحرير الكويت من غزو العراق تنبهت أمريكا والدول الأخرى إلى خطورة ترك منطقة الشرق الأوسط قابلة للاشتعال، وبذلت أمريكا مجهودا لعقد (مؤتمر مدريد للسلام) عام ١٩٩١ وكان خطوة متقدمة على طريق العملية السلمية، فلم يكتفى بذكر قرارات الأمم المتحدة (٢٤٢، ٣٣٨) وإنما أضاف لهذا مبدأ الأرض مقابل السلام بوضوح واحترام الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى، وكانت هذه أول مرة فى مؤتمر دولى للتعامل مع الحق الفلسطينى على أنه حق سياسى وهو حق طبيعى لكل الشعوب بصفته شعبا. واتفق فى هذا المؤتمر على إجراء مفاوضات برعاية أمريكا وروسيا.

وهناك نوعين من المفاوضات: مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن ولبنان كل دولة على حدة، ومفاوضات عامة.

وتعتبر الدول الأوروبية أن السلام فى الشرق الأوسط هو طريقهم إلى الشرق الأوسط للتجارة وغيرها، كما أنه كلما كان هناك حالة عدم استقرار يكون هناك تعطيل لمصالحهم، وكذلك فإنه فى حالة عدم الاستقرار وجد أن هناك هجرات كثيرة من دول جنوب المتوسط إلى أوربا. كما أن أمن أوربا وكثير من دولها يعتبر أن أمن دول المتوسط مرتبط بأمن منطقة الشرق الأوسط.

قام عدد من المثقفين الأوروبيين والعرب واتفقوا على إجراء مفاوضات بينهم انتهت إلى إعلان المبادئ فى أوسلو فى أغسطس ١٩٩٣ ووقع فى أمريكا.

وكانت فكرة إعلان المبادئ أن قضية السلام لابد أن تحل على مراحل وليست مرة واحدة، وكان الاقتراح على أن تكون هناك سلطة فلسطينية فى قطاع غزة فقط. ثم تطور الأمر بإضافة الضفة الغربية ومدينة أريحا حتى شملت ٤٤٪ من أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة.

- أوقفت إسرائيل هذه المفاوضات رغم إدعائها بأن العرب هم الذين لا يريدون مفاوضات، أوقفت مفاوضاتها مع سوريا بحجة عدم إدانة سوريا للعمليات الاستشهادية فى الأراضى الفلسطينية، وهى عمليات مشروعة وكان المفروض أن تنتهى عملية المفاوضات فى هذه المرحلة ولكنّ تم ارجاؤها، وهناك نقاط مهمة مثل قضية الحدود، وقضية القدس، وقضية اللاجئين، وقضية ترتيبات الأمن والمياه، والعلاقة بين الدولة الفلسطينية عندما تقوم والدول الأخرى بما فيها اسرائيل، ارجئت هذه القضايا الشائكة إلى مفاوضات الوضع النهائى.

ولم تبدأ مفاوضات الوضع النهائى أبدا إلا وكانت إسرائيل تمتنع وتضع شروطا لبدء المفاوضات مع الفلسطينيين فى هذه القضايا إلى أن عقدت محاولة جادة فى كامب ديفيد عام ١٩٩٩ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية حفاظا على مصالحها فى المنطقة ولتخليد اسم رئيس أمريكا فى كونه مساهما فى عملية السلام.

س- وهذه المفاوضات هل حققت بعض التقدم؟

ج - أنا أعتقد أنها حققت لنا بعض الإيجابيات منها:

– أنها كانت أول مرة تطرح فيها هذه الموضوعات مناقشة جادة مستفيضة، وقبل ذلك كانت هناك عموميات تتخفى إسرائيل حولها.

– اضطرت إسرائيل أن تتحدث عن ٩٠٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة وفي قضية اللاجئين كان موقفها سيئا للغاية حيث أنهم يرفضون حق العودة للاجئين إلا بحدود ضيقة جدا لا تحقق شيئا للاجئين.

– ترتيبات الأمن: كانت اسرائيل تصر على أن القدس الموحدة تشكل كيانا واحدا هو العاصمة الأبدية لإسرائيل ومعنى ذلك أن تكون لها السيادة على كافة المدينة. وإن كانت تريد فلسطين أن تقيم لها عاصمة فلتقيمها خارج المدينة وتسميها ما تشاء وحدث تقدم فى هذا الأمر ولكنه غير واضح وأصبحت تبدى إسرائيل موافقة على التنازل عن ٩٥٪ من ساحة الضفة الغربية ويعتبر تصرفا مرن نسبيا.

– بالنسبة للقدس بعد قيام الانتفاضة ودفاع الفلسطينيين عن الحرم القدسى أثارت إسرائيل خلافاً حول ما زعمت أن لها حقوقاً تاريخية وروحية فى هذا المكان بواقعة ذبح إبراهيم عليه السلام لابنه اسحاق كما يزعمون، وأن سليمان ملك وليس نبى ولا رسول وقد بنى هيكله تحت المسجد الأقصى وقامت بعمل حفريات فى المدينة، ولم يتم العثور على أية أدلة على وجود أنقاض الهيكل، ويعتبرون أن بناء الهيكل يتم عندما ينزل

المسيح وينشر العدل ويبنى الهيكل بضربة واحدة، ويقوم بذبح بقرات حمر، ويأخذ من رمادها وينشرها فيشيع النور فى حياة كل اليهود فى العالم وتقوم القيامة.

فقالوا بأنه لابد أن يكون لنا حق فى هذا المكان حتى يظهر المسيح، ثم بدأت تظهر بعض الأفكار برعاية أمريكا ومنها:

– لماذا لا تقسمون السيادة؟ ولكن كيف هذا والسيادة تعنى حق الدولة فى الحفاظ والتصرف بحرية تامة فى كل شئونها دون تدخل من أحد، وبالتالى لا يمكن اقتسام السيادة على مكان واحد بين أكثر من دولة.

– بدأت أمريكا تطرح فكرة أخرى وهى لماذا لا يكون للفلسطنيين حق السيادة على ما فوق الأرض؟ باعتبار وجود مقدساتهم فوقها وتكون السيادة تحت الأرض لإسرائيل فقد رفضنا هذا الأمر لأنه أمر غير جدى.

– فقالوا: لماذا لا تكون السيادة مشتركة وهو أمر غير وارد بالمرة لاختلاف وجهات النظر.

– فقالوا: إذاً يكون للرئيس عرفات لقب خادم الحرمين وتكون لإسرائيل الصلاحيات كلها عدا خدمة الحرمين، فرفض هذا الأمر فقالوا لماذا وهى مثل المملكة العربية السعودية؟ فقلنا إن الملك فهد له حق السيادة الكاملة على أرضه.

– وقالوا: إذا تكون السيادة للرب. وهذا الذى يقولونه عبث، ونحن نعتقد أن الله تعالى هو خالق هذا الكون بكامله ومدبر أمره وليس فقط قطعة أرض صغيرة.

– رفض الفلسطينيون هذا كله باعتبارهم ممثلين عن الأمة العربية والإسلامية، والمسلمون جميعا يؤيدونهم.

– هناك سور من خارج الحرم القدسى استخدمه اليهود كحائط مبكى يبكون عنده لهدم معبدهم ويعتقدون أن هذا فريضة عليهم.

حتى الآن لابد أن يكون واضحا أن السيادة الكاملة على الحرم القدسى للشعب الفلسطينى باعتباره ممثلا للأمة الإسلامية، وهناك خارج الحرم حى إسلامى، وحى مسيحى، وحى يهودى، ووافق الإسرائيليون على سيادة فلسطين على الحى الإسلامى والحى المسيحى.

ولكن ما هو الموقف الآن؟

عندما طرح كلينتون مبادرته الأخيرة حاول أن يوجد ما أسماه بالتوازن بين الموقف الفلسطينى والإسرائيلى. وهذا الأمر لم يتضح حتى الآن، ونحن ندعم الفلسطينيون، وهم محددون بما قررته الشعوب العربية والإسلامية فلا يمكن لأحد أن يتنازل عن القدس.

وأصبحت إسرائيل تقبل أن القدس العربية هى عاصمة فلسطين، وأن الجزء الأعظم من القدس الشرقية داخل تحت سيادة الفلسطينيين بعد أن كانت تقول أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ويعتبر هذا مكسبا، وكانت الانتفاضة ومؤتمرات القمة العربية والإسلامية قد أسهمت فى إقناع إسرائيل بأن ضم شرق القدس لإسرائيل لا يعتبر أمرا سهلا على الإطلاق.

س- ما جدوى المقاطعة العربية الإسلامية لإسرائيل اقتصاديا بعد أن ثبت بدليل قاطع تفوق إسرائيل فى المنطقة واعتماد الدول العربية على سلع استراتيجية من إسرائيل؟

س- هل قطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل يؤثر سياسيا أو اقتصاديا على مصر؟

وما هو الضرر العائد على مصر من ذلك؟

س- إذا كان حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وإسرائيل محدودا كما ذكرتم فكيف يمكن مضاعفة التأثير الإيجابى للمقاطعة الاقتصادية؟

ج – رأيى كما يلى: من المهم أن نحدد من هو العدو، وقد يقول قائل أن أوربا وأمريكا تمد العدو وتتعامل معه وتدافع عنه، مثل فرنسا

وتركيا وكندا وغيرها وإذا تم مقاطعة أمريكا -وهى لن تكون مقاطعة تامة وإنما ستكون مقاطعة شركات أمريكية- أرى أن عند هذه المقاطعة سينظر الشعب الأمريكى إلى إسرائيل على أنها الشريك الطبيعى، وأن العرب هم الأعداء بعد أن كان متأثرا بإسرائيل بنسبة ٧٠٪. وأرى أنه طالما أن أمريكا لم تدعم إسرائيل فى قمع الانتفاضة والشعب الفلسطينى فلا يتم مقاطعتها، وإنما نحاول أن نؤثر على الرأى العام الأمريكى بالوسائل المتاحة، بحيث أن الإدارة الأمريكية الجديدة يتم الضغط عليها بحيث تتعامل بتوازن أكثر فى النزاع العربى الإسرائيلى ولا تكيل بمكيالين.

ونعلم أن أمريكا تعمل إلى وقت قريب: على دعم التفوق العسكرى لإسرائيل وهذا أمر خطير جدا، وهذا لابد أن يكون مرفوضا منا على الإطلاق، أن تتفوق إسرائيل عسكريا. أما إذا كانوا يتحدثون عن أمن إسرائيل فهو مثل أمن فلسطين وهو أمر مطلوب للطرفين باعتبار أمريكا الراعى لعملية السلام.

وأود القول بأن مقاطعة الشركات الأمريكية يستعدى علينا الشركات الأمريكية وبالتالى يستعدى علينا جزء كبير من الرأى العام.

س- هل تنازل العرب عن الخيار العسكرى إلى الأبد؟

ج – عندما يتحدث العرب عن السلام كخيار استراتيجى يعتبر هذا أمر لا يمكن التنازل عنه، وعندما تقوم إسرائيل ببعض المهاترات العسكرية والحرب العسكرية فإنه لابد من الرد عليه بالمثل. ولكن لا نكون نحن البادئين. وعندما يتحدث (باراك) عن الحرب الشاملة للعرب فإن هذا من قبيل المزايدة الانتخابية، لأنه لو فعل ذلك سيكون هو الخاسر والنادم، لأن النتيجة لن تكون على هواه فهو يستغل بعض الدعاوى لمواجهة إسرائيل عسكرياً، ويقول أن العرب سيقومون علينا بحرب، ويقتضى ذلك منا الترابط لأن الحرب لن تكون مع الفلسطنيين فقط بل مع العرب جميعاً، فهو لم يدعو للحرب مع العرب لأنه يعلم أن الحرب لن تكون مع العرب وحدهم بل مع المسلمين جميعاً وهم لا يستطيعون أن يواجهوا المسلمين جميعا. وتعلم اسرائيل أن الدول الإسلامية العربية وهم قوة كبيرة يستطيعون أن يواجهوا أى قوة، حتى أن الدول الإسلامية التى لها علاقة مع اسرائيل عند قيام حرب لن تستمر هذه العلاقة على حساب المسلمين، ومن يقول أن إسرائيل تصدر سلعاً للعرب عن طريق بعض الدول العربية هذا أمر غير صحيح، وإن كان هذا أمراً غير ملموس أو يتم بشكل غير مقصود، ولا أظن – أبدا – أن تجد مسلماً يقف مكتوف الأيدى ويتعامل مع اليهود وهم فى حرب مع المسلمين، وأنتم رأيتم كيف تحركت الشعوب العربية والإسلامية لدعم ومساندة الانتفاضة من كل مكان فى أفريقيا وآسيا وأوروبا وغيرها.

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎ : ٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠١/١١٦١٩
الترقيم الدولي: I.S.B.N.
977-5252-90-3